مكتب المغرب العربي

الحماية في مراكش

من الوجهة التاريخية والقانونية

نص المحاضرة التي ألقاها
السيد علال الفاسي زعيم
حزب الاستقلال المراكشي
بمكتب المغرب العربي
بمناسبة مرور ٣٦ سنة
على فرض الحماية على مراكش

مطبعة الرسالة

مكتب المغرب العربي

الحماية في مراكش
من الوجهة التاريخية والقانونية

نص المحاضرة التي ألقاها
السيد علال الفاسي زعيم
حزب الاستقلال المراكشي
بمكتب المغرب العربي
بمناسبة مرور ٣٦ سنة
على فرض الحماية على مراكش

مطبعة الرسالة

الطبعة الأولى

القاهرة سنة ١٩٤٨

إخوانى وسادتى :

إن هذا اليوم الحزين الذى تنبعث فيه آلام المغاربة من مكامنها لتستعرض أمام أعينهم مواكب الطغيان التى ساقتها الحماية لبلادهم ليوم ينبغى ألا تفوتنا فيه العظة بالماضى ، والتعرف لما انطوى عليه من صفحات سود ، لنحفز بذلك هممنا للمضى في العمل للتحرر من ثقله البغيض ، والتمتع بما نصبو إليه من مستقبل ملىء بالنور والتحرر . ولذلك رأيت أن أتحدث إليكم اليوم عن النظام الذى تنوء تحت حمله مراكش العربية : كيف دبر ، ثم نظم ونفذ ، وأمر بكم سريعاً على مواقف الشعب المراكشى من هذا النظام المفروض عليه ، وكيف قاومه دبلوماسيا أولا ، ثم عسكريا وسياسياً ثانياً ، ثم بوسائل السياسة السلمية ثالثاً ، لنستخلص من وراء ذلك نتيجة منطقية صحيحة ، وهى عدم مشروعية نظام فرض على الأمة وما تزال تقاومه إلى الآن .

وإنى أشكركم جميعاً على تلبية الدعوة التى وجهها لكم « مكتب المغرب العربى » متمنياً أن أكون عند حسن ظنكم فأصيب الهدف الذى إليه قصدت ، والمرمى الذى إليه توجهت ، والله سبحانه من وراء القصد .

من سنة ١٨٨٠ إلى ١٩١٢ :

لئن كانت الحماية لم تعلن على البلاد إلا فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩١٢ ، فإن تهافت المستعمرين على مراكش يرجع إلى عهد أبعد

من ذلك بكثير . فقد مضت اثنتان وثلاثون سنة ، وشبكات الاصطياد تنصب للدولة المغربية ، وهى تفلت منها قبل أن يتمكن المغتصب من اصطيادها فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ . وسنري كيف أن مراكش ظلت تقاوم بمختلف الوسائل الدبلوماسية منذ سنة ١٨٨٠ مهاجمات المغتصبين ومناورات الأجانب وبالأخص الفرنسيين والأسبانيين ، ولم تفشل مجهوداتها للاحتفاظ بالاستقلال إلا بعد أن دبر الغاصبون وسائل هجوم داخلى محكم أصاب الدولة فى عقر دارها ، ومناها بالعجز المالى ، والاضطراب السياسى . فاستسلمت موقتاً لتدع للامـــة القيام بالدفاع عن نفسها والاستماتة من أجل حريتها

يرجع عهد الامتيازات الأجنبية إلى القرن السابع عشر حيث أصبح الأجانب المقيمون فى المغرب لا يستجيبون للمحاكم الشرعية ويرفضون الخضوع لغير قناصلهم . ولـكن هذا الامتياز لم يكن فيه خطر كبير على البلاد ؛ إذ كان عدد الأجانب المقيمين فى مراكش لا يكاد يذكر ، ولـكن منذ الفترة التى بين ١٩٧٠ — و ١٨٨٠ — أى فى الوقت الذى تطورت فيه وسائل الاقتصاد الأوربى — بدأ التجار والمتصرفون المختلفو الأنواع ينزلون بالمراسى المغربية حيث أخذوا يعملون تحت حماية قناصلهم على تعبيد الطرق للاستعمار والتسلط ... ويوسعون دائرة حمايتهم الخاصة على حساب المواطنين المغاربة فأخضعوا لهم أولا : أشخاص القنصلية المراكشيين من خدم وبوابين وكتاب ، ثم المخالطين التجاريين ، ثم أى

شخص يقدم للقنصلة خدمة كبيرة أو صغيرة»...

وهكذا كونوا في البلاد طائفة من المواطنين الذين أصبحوا يتمتعون بأعظم امتياز على حساب وطنهم : امتياز مزدوج فهم كمغاربة يتمتعون بالحقوق التي يحرم منها الأجنبي وكمحميين يمتنعون عن القيام بالواجبات التي يقوم بها مواطنوهم من إداء للضرائب وطاعة لأولي الأمر .

وقد تكون من هؤلاء المحميين جيش أجنبي ، لا يكلف أعداء البلاد أي مصروف خاص ، وظيفته التشويش على الدولة ، ونشر الاستياء من الولاة المحليين ، والبحث عن وسائل للاحتماء من أحكامهم . وقد قامت في البلاد موجة استياء عام ضداً على هؤلاء الانتفاعيين ، وعلى النظام الذي يحميهم . وصرخ عديد من علماء الدين صراخاً عنيفاً حكموا فيه بارتدادهم . وناشدوا الدولة القيام بواجبها في القضاء على هذا العرف القنصلي الذي خلقه الأجنبي كقنطرة يمر عليها لاستعمار البلاد واستغلال خيراتها ، وقد كان في مقدمة هؤلاء الصارخين الداعية المرشد الحاج محمد كنون وعلال بن عبد الله الفاسي .

وإزاء غضب الأمة توجهت الحكومة بالاحتجاج القاسي لمختلف الدول التي يهمها الأمر . ولكن هذه الدول الاستعمارية لم يكن يهمها ارضاء المراكشيين بقدر ما كان يهمها تركيز نفوذها الرسمي في بلادهم .

وقد انتهت المفاوضات إلى قبول الاجتماع في مؤتمر خاص لدراسة القضية ، وذلك هو مؤتمر « مدريد » الذي انعقد لهذا الغرض سنة ١٨٨٠

ولـكن ماذا كانت النتيجة ؟ ... مراكش تطلب إلغاء الامتياز الأجنبي الذى أدى إلى إيجاد حمايات فردية فى البلاد ، وطلبها واضح صريح . لـكن المؤتمر لم يقبله كما هو ، وإنما يقرر إدخال البلاد فى دائرة التنسيق الأوربى على مثل ما قيل لمصر . إنها أصبحت جزءاً من الغرب لا من الشرق . وسنرى كيف أن ثمن هذا الاشتراك فى الدائرة الأوربية أصبح غالياً علينا ، لقد فتح قرار الدول فى هذا المؤتمر أبواب مراكش رسمياً لنفوذ الأجانب الاقتصادى والسياسى . ولـكنه مع ذلك سد أبواب التجنيس بالجنسيات الأجنبية فى وجه الرعايا المغاربة ، وإن لم يمنع من استمرار الحماية الفردية والامتيازات القنصلية ، بل أعطاها صفة رسمية بعد أن كانت مجرد عبث مسكوت عنه ..

الفروص والتآمر الأجنبى على البلاد :

وإذا كان الأجانب قد استطاعوا أن يخلقوا فى داخلية الوطن هذا الاضطراب الذى صادقت على إقراره الدول ، فإن السلطان مولاى الحسن استطاع أن يقلل من أهميته طيلة حياته . كما استطاع أن يوقف التسرب الأجنبى بسياسته المحـكمة التى كانت تتخذ مبدأ التوازن الدولى ، أو كما كان يحب أن يسميها جلالته : « عدم تفضيل أجنبى على آخر فى المغرب » تلك السياسة التى مكنته من أن يستغل إلى حد بعيد منافسات الدول بعضها مع بعض . وقد استمرت هذه الحالة بعد وفاته مدة الوصاية التى كانت لاباً أحمد على الملك الشاب مولاى عبد العزيز » . ولـكن لم يكد

يموت هذا الوصي العبقري حتى أحاط بالعرش مئات من الانتفاعيين الذين أصابوا مالية الدولة في الصميم ، واستفحل أمر المحميين الذين يأبون أداء الضرائب ، فتكونت أزمة مالية أعقبتها حوادث واضطرابات .

وهكذا نجح الأجنبي مرة أخرى بعد عشرين سنة من مقاومة الدولة وكفاح الشعب في أن يحدث للحكومة المغربية وملكها الشاب أزمة خانقة تحتاج إلى جهود جبارة للخروج منها ، فاضطرت الدولة سنة ١٩٠٣ إلى قبول ثلاثة قروض من إنجلترا وفرنسا وأسبانيا بفائدة ستة في المائة . وواضح أن حالة الدولة المالية لم تكن تسمح لها بتسديد هذه القروض ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى عقد قروض ثانية ، وثالثة . وذلك ما بعث في نفوس سائر الدول شرها عظيما على مراكش ، ونشأ تزاحم كبير بين هؤلاء الشرهين ؛ ففرنسا المحتلة للجزائر تدعى ضرورة مد سلطتها على المغرب الأقصى لحماية مستعمراتها من روح المقاومة التي طالما وردت عليها من مراكش . وإنجلترا لا تريد أن ترى مزاحماً لها في الشاطىء المتوسطي المواجه لجبل طارق . وأسبانيا تدعى أن جوارها لنا يعطيها كامل الحق الطبيعي في التسلط علينا . وألمانيا وإيطاليا . تبحثان عن آية جهة تستعمرانها . والحقيقة أن خطى فرنسا كانت قد تقدمت منذ مؤتمر مدريد ، حيث ادعت أن لها حقوقاً مشروعة في مراكش ، وأيدها « بسمارك » ولم يعارض الآخرون إلا ليحصلوا منها على مقابل ، ولذلك فقد أخذت السمسرة السياسية تعمل عملها بين فرنسا وإيطاليا على أن

تلغى الثانيـة ادعاءاتها فى مراكش مقابل اعتراف فرنسا لها بحقها فى التسلط على طرابلس وليبيا . وفى سـنة ١٩٠٤ وقع العقد الشهير الذى اعترفت فيه إنجلترا لفرنسا بالحق في مراكش مقابل اعتراف فرنسا لها بنفس الحق فى مصر . وفى السنة نفسها تم تعاقد سرى بين فرنسا وأسبانيا على أن تعطى هذه إقليما على شط المتوسط وآخر على شط المحيط من التراب المراكشى فاستطاعت فرنسا أن تجلب لصفها ثلاثة مزاحمين : هم أسبانيا وإيطاليا وانجلترا ، لكن بقى لها رابع وهو ألمانيا التى سبق أن أيدتها فى مدريد ، وانقلبت عليها الآن إذ أصبح الأمبراطور « جيوم » يدعو لسياسة تنسيق عالمى .

ولكن تأييد الدول الثلاث لفرنسا سهل عليها الانتصار على ألمانيا .

الفرنسيون يضاعفون الضغط على البلاد

وإزاء نجاح الفرنسيين الدولى تضاعف ضغطهم على البلاد ، فهاجموا منطقة أقصى الجنوب التى هى « شنقيط » فاضطرت الحكومة المراكشية لتقديم تضحيات كثيرة لمساعدة أهاليها على المقاومة تحت قيادة الشيخ « ماء العينين » ، فزاد ذلك فى إضعاف الخزينة العامة إلى جانب ضغط الماليين المقرضين للحكومة المطالبين بأداء ما لهم عليها . وهكذا تمكنت السياسة مرة أخرى من إرغام المخزن « الحكومة » على الاستلاف من البنوك الفرنسية ، ولضمان القرض وضع ستون فى المائة من المدخول الجمركى تحت نظر ما يسمى « بصندوق السلف » الذى كلف بحراسته جمركيون

فرنسيون ، و بقطع النظر عن الفائدة المالية التي استفادها رجال الأبناك الفرنسيون من هذا العمل فقد أصبح الاستعمار الفرنسي الدائن الأول للمغرب وخطا المعمر خطوة في طريق احتكار القرض في البلاد . ووضع رجاله ومتصرفيه في إدارة مراكشية محضة .

ولم يقف الفرنسيون عند هذا الحد بل حاولوا استغلال ما حصلوا عليه من نتائج في عين المكان للوصول لنشر مراقبتهم المطلقة على الوطن ، و بعد فشل المحاولة الأولى للتحالف سنة ١٩٠٤ بعثت حكومة باريس إلى فاس بعثة تعرض على جلالة السلطان برنامجاً لوضع مراقبة كاملة على البوليس والبنوك والأشغال العامة . ولقد رفض جلالته بالطبع قبول هذه المشروعات ونشأت في البلاد عداوة كبيرة للفرنسيين . وكان يذكيها عملهم في « موريطانيا » الذي أدى إلى تجولات الشيخ « ماء العينين » في انحاء القطر والقيام بعدة مظاهرات ضداً على السياسة الفرنسية ، وتكونت في البلاد حركة وطنية تطالب بوضع نظام يمكن الشعب من المراقبة على أعمال الحكومة ومفاوضات السلطان . وقد قبل مولاي « عبد العزيز » فكرة الاستشارة مع الشعب في سائر القضايا التي تعرض عليه ، ومع أنه لم يطبق مشروع الدستور الذي أمله هؤلاء الوطنيون فقد خطا خطوة لتحقيق أمل شعبه حينما قرر تأسيس مجلس للاعيان واستدعاءه في اجتماعات دورية للاستشارة في الشؤون الداخلية والخارجية والتصديق على ما يتخذه من القرارات . و بين يدينا المنشور

الملكي الذى بعثة السلطان مولاى « عبد العزيز » لكافة أنحاء البلاد يدعو الناس فيه لبعث نواب عنهم لحضور هذا المجلس القومى فى دورة مهمة ، وهو بتاريخ ١٢ شوال عام ١٣٢٢ ﻫ الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٠٤؛ ونصه : « عرض أمرهم من آكد الأمور التى يهتم بها الخاصة والجمهور ، ولم يسع فيه إلا الكتب لسائر رعيتنا السعيدة لتعيين أفراد من كبرائها وأعيانها ممن يثقون بهم ويأتمنونهم على أمور دينهم وعرضهم ومالهم ويرتضون منهم وكلاء عنهم ولا يرون أصلح وأرجح منهم ويوجهونهم لشريف حضرتنا بقصد اجتماعهم على المفاوضة فى علاج هذا الأمر الملح ، والخطب العارض المهم ، لتكون المشاورة فيه بين جميع أعيان الرعية ونستبرىء بذلك لديننا ونخلص من شوائب التقصير الذى يتوهم فى العمل والروية . وعليه فبوصول كتابنا هذا إليكم نأمركم أن تعينوا من خياركم ممن تعتقدونهم فى الأمانة والديانة وترضونهم وكلاء عنكم فى أقوالكم وأفعالكم وتأتمنونهم على أنفسكم وتوجهونهم لحضرتنا الشريفة بقصد المفاوضة فى الأمور العارضة » .

وقد عمل هذا المجلس فى صد كثير من الهجمات الدبلوماسية الأجنبية ، وكان وسيلة يتذرع بها الملك فى رفض كل المطالب التى ليس من حقه أن يقبلها مصرحاً بأنه لا يمكنه التمشي على غير إرادة الشعب ، وقد تحدث المؤرخون الفرنسيون عن « مجلس الأعيان المغربى » أحاديث كلها تدل على مقدار المقاومة الدبلوماسية التى نظمها لتخليص المغرب من المكايد الأجنبية .

وإلى جانب هـذه الحركة الشعبية أراد الملك « عبد العزيز » أن يوجه نظره لسياسة المغرب التقليدية فى حفظ التوازن الدولى بمديده لمختلف الدول الأجنبية التى كانت تتهافت على البلاد ، فدخل فى مخابرات مع المانيا التى لم تكن تكتم مزاحمتها لفرنسا ، وقد كانت الفرصة مساعدة لألمانيا بسبب انهزام الروس حلفاء فرنسا فى الشرق الأقصى فتقدمت للعمل

وفى آخر مارس سـنة ١٩٠٥ زار الأمبراطور غليوم الثانى مدينة طنجة وألقى خطابا قال فيه : « إنى عازم على أن أقوم بكل واجبى لحفظ مصالح ألمانيا فى مراكش لأنى أعتبر السلطان يتمتع بحرية مطلقة » وهكذا رفضت ألمانيا الاعتراف لفرنسا بما تدعيه من حقوق مدعية هى الأخرى حقوقاً جديدة ، بينما وقفت السياسة المراكشية موقف عـدم الاعتراف بمصلحة الطرفين كيلا ترجح دولة على أخرى بالبلاد .

مؤتمر الجزيرة الخضراء :

وقد كانت هذه المحاولة مفيدة جد الفائدة من جهة واحدة ، هى أن الدول الأجنبية قبلت أن تجتمع فى مؤتمر لدراسة الوضعية الدولية لمراكش من جديد . ولم تعد القضية كما تريدها حكومة باريس أمراً يهم فرنسا والمغرب وحدهما . وقد انعقد هذا المؤتمر سنة ١٩٠٦ بالجزيرة الخضراء وأكد اعتراف الدول الحاضرة باستقلال المغرب الأقصى ، كما قرر سياسة الباب المفتوح من الوجهة التجارية ، وذلك بالطبع ما نزع من فرنسا الاحتكار الاقتصادى الذى ظفرت به بعد معاهدة « مدريد » ومع أن

هذا المؤتمر وظاهر للدول المجتمعة فيه حق تدخلها فى نشر مختلف الاصلاحات فى داخل المغرب — فإنه على كل حال احتفظ للبلاد بسيادتها المطلقة واستقلالها الكامل ، كما أنه ضمن لها وحدة أراضيها ، وعوض التسليم المطلق لفرنسا الذى ارتضته الدول سنة ١٩٠٢—١٩٠٤ ببعض امتيازات عسكرية وسياسية ترمي للقيام بمهمة دولية ، هى إرشاد الحكومة الشريفة لتحقيق الإصلاحات الضرورية . وقد أحدث الميثاق انفعالا كبيراً فى أوساط المستعمرين الفرنسيين من جهة ، وفى الأوساط الشعبية بمراكش من جهة أخرى . فأما الأولون فقد يئسوا من احتلال مراكش عن طريق الدبلوماسية أو طريق الإقناع للملك أو الشعب فقاموا بدعاية منظمة فى فرنسا يطالبون بفتح البلاد عنوة .

وأما الشعب المغربى فلم تخف عليه خطورة الموقف فضاعف التظاهر على الأجنبي وطالب برفض كل ما من شأنه أن يسمح للفرنسيين ببعض الحقوق السياسية أو العسكرية ، وقد حكى « لوى جنتيل » أن الجمهور كان يصيح عليه وهو مار : «أنظروا الفرنسيين الذين جاؤا لأخذ بلادنا» ولم يقف الأمر عند الغضب على الفرنسيين أو الأجانب وحدهم ، بل شمل حتى الحكومة المراكشية التى اعتبرها الشعب عاجزة عن ضمان استقلاله . وزاد الأمر استفحالا تأخر السلطان « عبد العزيز » عن مواصلة الكفاح من أجل « موريطانيا » المراكشية ، وهجوم الفرنسيين على الدار البيضاء ووجدة زيادة على اقتطاع الجزائر السابق « لتوات » المغربية ، فصدرت

فى البلاد نشرات وكتب تدعو لمقاطعة البضائع الفرنسية والأجنبية ، ومؤلفات أخرى للتحريض على الجهاد ، وبكى الشعراء الفصحاء منهم والشعبيون حالة الوطن المنحدر لهاوية الاستعمار . وانتهى الأمر بقيام ثورة عنيفة لخلع مولاى عبد العزيز ومبايعة أخيه مولاى عبد الحفيظ . وقد كان فى مقدمة القائمين بها رجال الجنوب الذى هو « شنقيط » أو « موريطانيا » .

الثورة الحفيظية :

ليست هذه الثورة على غرار ما يريد الفرنسيون أن يصوروه ؛ أى مجرد فتنة ناشئة عن الفوضى التى كونتها الامتيازات الأجنبية والعجز المالى فى ميزانية الدولة ، بل إنها حركة ناشئة عن وعى قومى ترمى لغرض معين ، وغاية نبيلة . ولم يقبل الوطنيون المغاربة إذ ذاك القيام بها إلا بعد أن قلبوا الأمر ظهرا لبطن ، وبحثوا المسأله من وجوهها ، وتحققوا أن ثورة الشعب هى الحل الوحيد لرفض كل الامتيازات التى أرغم على قبولها المولي عبد العزيز ، وفي مقدمتها عقد الجزيرة . ولعل من المفيد أن نقتطف فقرة من الاستفتاء الذى قدمه ممثلو الحركة الثوريه لعلماء الدين ليحصلوا منهم الفتوى الشرعية المبررة لما يريدون ، فقد جاء فى هذا الاستفتاء عرض موجز للحالة التى وقعت فيها البلاد من احتلال معظم المراسى المغربية بالبوليس الأجنبي ، وتوالى الغزوات الأجنبية التى قامت بها فرنسا فى «توات» « وفكيك» « وعيون بنى مطير » ثم التصريح بأن الشعب أدرك

« حينئذ » أن المكلف بالدفاع عن مصالحه قد أصبح عاجزا تمام العجز عن القيام بذلك .

ثم قالوا مستفهمين : ماذا يحدث لو ترك الأمر على ما هو عليه الآن ، واستمر الأمير جارياً مع التيار ، وقد أفتى العلماء بفتوى قالوا فيها : « إن الإمام الذى يقتنع بعجزه عن الكفاح فى سبيل الأمة يصير مخلوعاً يفقد جميع حقوقه فى الإمامة ! » وهكذا قرر الشعب خلع مولاى عبد العزيز وبايع المولى عبد الحفيظ على أسس جديدة احتاط فيها من الوقوع فيما وقع فيه أولا . وتعتبر البيعة الحفيظية ميثاقاً قومياً يحد من سلطة الملك فى كثير من الشئون الخارجية والداخلية ، وقد التزم السلطان الجديد فى هذا الميثاق المؤرخ بفاتح ذى الحجة سنة ١٣٢٥ الموافق ٥ يناير سنة ١٩٠٨ :

(١) أن يسعى جهده فى رفع ما أضر بالرعية من الشروط المقررة فى الجزيرة حيث لم توافق الأمة عليها ولا سلمتها ولا رضيت بأمانة من كان باشرها ، ولا علم لها بتسليم شىء منها .

(٢) أن يعمل وسعه فى استرجاع الجهات المقتطعة من الحدود المغربية.

(٣) أن يباشر إخراج الجيش المحتل من المدينتين « وجدة » و « الدار البيضاء » .

(٤) أن يستخير الله فى تطهير رعيته من الحمايات — إلغاء الامتيازات الأجنبية .

(٥) أن لا يستشير الأجانب فى شؤون الأمة .

(٦) إذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب فى أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم أمراً منها إلا بعد التصريح به للأمة حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح فى دينها ولا فى عوائدها ولا فى استقلال سلطانها .

وإذن فقد وضعت هذه البيعة دستوراً جديداً لسياسة البلاد ، ففيما يخص الماضي الإلغاء المطلق لكل ما وقع من التزامات أو تعهدات أو اجراءات تنافى وسيادة الدولة ومصالح البلاد ، وفيما يخص المستقبل وضع أساس الدبلوماسية العلنية ، وتقييد الملك بضرورة التصريح للأمة بمشروع المعاهدات والاتفاقات حتى تعلن قبول ما تريد منها أو رفضه . وعليه فلم يعد بمقتضى هذه البيعة من حق الملك أن يوقع معاهدة ما دون أن يرجع للشعب ويتأكد من قبوله أو رفضه . وكل معاهدة يمضيها السلطان دون أن يكون رجع فيها للشعب تعتبر ملغاة ولا قيمة لها .

وهكذا نرى أن هذه الثورة الوطنية كانت ترمى لتحقيق غاية عليا ، هى إشراف الشعب نفسه على مصالحه السياسية والقومية والمالية ، وليست إلا تكميلا لما سبق أن قام به الوطنيون فى داخل مجلس الأعيان . وستتوج بمشروع الدستور الذى رفعه لجلالته من بعد جماعة لسان المغرب[١]

استوى المولى عبد الحفيظ على عرش أسلافه ، والشعب يرى فيه

---

(١) انظر تفصيل الأنباء الراجعة لجماعة (لسان المغرب) ومشروع دستورهم فى كتابنا (الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى) التى سيقدم للطبع قريباً

رمز المقاومة العنيفة التى قام بها لدحض التدخل الأجنبى ودفع خطره ، ولكنه ما إن حاول العمل لتحقيق آمال شعبه فيه حتى وجد من الظروف الداخلية والخارجية ما عاقه عن السير في خطة مثلى ، فقد رفضت فرنسا وحلفاؤها الاعتراف به ، ونظمت حكومة باريس حصاراً دبلوماسياً عليه من جملة آثاره معاهدة سنة ١٩٠٩ بين فرنسا وألمانيا اعترفت فيها الثانية بالمقام الممتاز الأولى فى المغرب مقابل اشتراك الاثنتين فى الاستغلال الاقتصادى لثراته ، كما أن الجنرال « ليوطى » الذى كان حاكما على عمالة وهران واصل مهاجمته الكثيرة لأطراف المغرب الشرقى ، وتسبب فى احداث قلاقل ، ثم إثارة دعاية قوية ضد المخزن وادخال السلاح وتوزيعه على بعض الفرنسيين المستترين باسم الطب أو التجارة ، وقد كتب « ليوطى » للمسيو « دى فوكين » يقول له : « إن المغرب بركان مشتعل بالقرب من الجزائر فأخاف اندلاع النار منه ، يجب أن نتدخل وإلا لزم إخلاء الجزائر » وقد تدخلت فعلا فرنسا وأحدثت اضطراباً مالياً خطيراً اضطر معه السلطان عبد الحفيظ للقرض مرة أخرى ، ولكن الفرنسيين طلبوا قبل كل شيء الاعتراف بالتزامات السلطان السابق .

أما الشعب الذى ثار ليمنع تنفيذ عهود لم يرتضها ، فقد أصر هو الآخر على الاحتجاج والمقاومة ، وكثرت المظاهرات وهاجمت القبائل العاصمة مطالبة المولى عبد الحفيظ بتنفيذ ما التزم به من وعود . فادعى الفرنسيون أن حياة بعض الأوروبيين بفاس أصبحت مهددة من جراء هذه المظاهرات،

واحتلوا المدينة يوم ٤ مارس سنة ١٩١١ .

ومع أن احتلال المدينة أصبح تهديداً كاملا للملك وحصاراً لعرشه ، فقد ظل مولاى عبد الحفيظ معارضاً لإمضاء أية وثيقة تعرض عليه . وكان يستأنس ببعض ما تلوح به ألمانيا من معارضة ، خصوصاً بعد أن وقف الامبراطور « غليوم » الثانى موقفه المعروف الذى قرر فيه التدخل العسكرى لحماية الاستقلال المغربى المهدد مطالباً بعقد مؤتمر جديد للنظر فى المسألة المراكشية . وللتظاهر بهذا الموقف وصلت إحدى الوحدات الألمانية لميناء « أكادير » لكن الاستعمار الفرنسى استطاع أن يحل هذه الأزمة بإعطاء ألمانيا قطعة من « الكونغو » الفرنسى فاعترفت حكومة « غليوم » بمركز فرنسا الممتاز فى مراكش يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١١ أما الدول الأخرى فلم تأبه لمخالفة فرنسا الصريحة لميثاق الجزيرة الذى يمنعها منطوقاً ومفهوماً من إرسال جنودها لداخلية البلاد .

وإزاء هذه الظروف أصبح المخزن مجرداً عن كل عون أجنبى ، وتشارك هؤلاء المتمدينون كلهم فى دفع فرنسا لتحقيق مطامعها ، وانتهى الأمر بتوقيع عقد الحماية يوم ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ تحت الضغط الدبلوماسى والقهر العسكرى الذى تصفه جريدة « الطان » بمقال جاء فيه : « فى اللحظة المرعبة التى أمضى فيها السلطان مجبوراً من الضغط الدبلوماسى وفقدان كل مساعدة خارجية وثورة قسم من البلاد ضداً على الأجنبى واحتلال الجيش الفرنسى لنقط كثيرة استراتيجية فى شرق الوطن وغر به زيادة على الإنذار الذى طالبه بالخضوع لما تقتضيه الضرورة ،

فى تلك اللحظة نفسها حاول استعمال تكتيك سياسى هو الدخول فى مفاوضات إذ استوضح عن بعض النقط المتعلقة بالتدابير الحربية التى تستدعيها حالة الاضطراب فى البلاد ، ثم طلب ضماناً لاحترام التقاليد والعادات الإسلامية ، وغضب لمسألة طنجة التى أريد إخضاعها لسلطة دولية . وأصر على أن تبقى جزءاً من التراب المغربى تحت السيادة الشريفة الخ » (الطان ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢) .

قيمة معاهدة الحماية كعقد دولى

رأينا كيف ثارت مراكش على كل الالتزامات التى أكرهت على قبولها الحكومة المغربية وفى مقدمتها معاهدة « مدريد » ومعاهدة « الجزيرة » . ومع ذلك فإن ميثاق الجزيرة يعتبر من الوجهة الدولية العامة مؤسساً لوضعية مراكش ونظامها المفروض عليها ، ولكن المضمون بتوقيعات الدول الكبيرة والصغيرة التي صادقت عليه .

وإذن فوضعية المغرب لا يمكن أن تكون ثنائية من الوجهة الخارجية بل هى دولية بكل ما تقتضيه الكلمة ، وكل تغيير أساسى فى نظام البلاد من الوجهة العسكرية أو السياسية الخارجية ، وأحرى الاقتصادية ، من شأنه أن يؤدى إلى حصول امتياز زائد لبعض الدول الأجنبية لا يمكن أن يتم إلا باجتماع دول العقد وتقريرهم له . هذا ما يقتضيه عقد الجزيرة فى روحه ومعناه ، وهذا أول شىء يؤخذ على عقد الحماية فقد خرق كل التعهدات الدولية وسلب المغرب حريته القومية وسيادته الكاملة التى

اعترفت بها وضمنتها دول الجزيرة كلها . ثم سمح لفرنسا بأن تتسرب بجيوشها لداخلية البلاد مع أن الميثاق يمنعها من أن تتجاوز جنودها بعض المراسي التي كانت قد تركزت فيها . وقد رأينا كيف أن ألمانيا اعتبرت توقيع الحماية خرقاً للتعهدات الفرنسية . وقبولها للاشتراك في المؤامرة لأجل قطعة (الكونغو) لا يغير شيئاً من أنها شهدت عملياً بتناقض عقد الجزيرة مع عقد فاس .

على أن الذين وضعوا ميثاق الحماية نفسه شعروا بهذا التناقض فيما يظهر ، ولذلك أرادوا أن يؤكدوا عدم تنافي الميثاق مع الوضعية الدولية المستندة للمعاهدات السابقة ، ولكن القول بعدم التنافي لا يغير شيئاً من الحقيقة التي هي خرق الحماية لما ضمنته الدول في المغرب . فاستقلال المغرب وسيادة السلطان المؤكدتان باعتراف سائر الحكومات أصبحتا شيئين رمزيين ليس لهما في نظام الحماية غير الواقع الصوري .

وقد قال (م بوانكاريه) في الكتاب الذي بعثه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩١٢ : « إن فكرة الحماية كانت الفكرة الوحيدة الممكن تطبيقها والمتفقة مع المعاهدات الدولية ، وهذا الادعاء لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الغرض من الفكرة صيانة سيادة السلطان صيانة تامة ودائمة ، وصيانة وحدة التراب المغربي كله من أقصاه إلى أقصاه وصيانة الحرية الاقتصادية القائمة على المساواة بين الدول »

ونقول نحن من جهتنا إن هذا الادعاء غير صحيح ، لأن الحماية لم تكن تفكر أبداً في صيانة شيء مما أشار إليه الوزير الفرنسي . وإذن

فالحماية مؤامرة فرنسية أقرتها الدول باغضائها عنها أو الاعتراف بها خرقاً لـكل التعهدات التي ذيلتها أم متمدينة بامضاء الشرف والكرامة ، وقد سجلوا بعملهم هذا صفحة سوداء في تاريخ العلاقات بين الدول . هذا من جهة الوضعية الدولية لمراكش ، أما من الوجهة المراكشـية المحضة فقد رأينا في بيعة السلطان عبد الحفيظ كيف أن الأمة جردته من حق توقيع المعاهدات دون الرجوع إليها واستشارتها إذا كانت هـذه المعاهدات راجعة لشئون سلمية أو اقتصادية حسب تعبير الميثاق ، وإلا فليس له ولا للأمة حق إمضاء أي عقد يمس سيادة البلاد واستقلالها . وضروري أن الظروف التي وقعت فيها المعاهدة لم تسمح للسلطان حتي بمراجعة رأيه فضـلا عن استشارة غيره ، ولذلك فهي تعتبر من الوجهة الدسـتورية المغربية ملغاة ولا اعتداد بها .

وأيضاً : فإن ظروف الإكراه التي أمضيت فيها وحدها كافية لجعلها غير مشروعة ، كما تقضي بذلك سائر القوانين فيما يتعلق بأبسط العقود الفردية فضلا عن المعاهدات الدولية .

وثالثاً : فإن المولي عبد الحفيظ خضع لهذا الاكراه لا خوفاً على نفسه أو تهرباً من مسئولية الرفض ولـكن للعـلم بأنه لا قيمة (لتوقيعه تحت الضغط) وليحول دون إعطاء البلاد مصيراً استعمارياً محضا ، لأن فرنسا كانت على استعداد لأن تخرق كل القوانين الإنسانية في مقابل الحصول على امتلاك مراكش وقد أراد جلالته بعد ذلك أن يستمر في مقاومته

للحماية ولو بعد إمضائه . ولنسمع ما يرويه فى هذا المعنى « م بارتو فى كتابه عن ليوطى « ص ٣٠ » : « ظل ليوطى مدة ثلاثة أشهر يقاوم عداوة السلطان مولاى عبد الحفيظ فقد صار الموقع على المعاهدة عدوالها . واجتهد فى إفساد بداية الحماية بوقوفه فى كل خطوة من خطواتها معترضاً ومهدداً بتنازله عن العرش ، وإننا لا نعدو الصواب والحق إذا قلنا دون أن نضيف إلى ما قدمنا شيئاً آخر إن السلطان لم يكن متحداً معنا قلباً وقالباً » .

أليس فى هذا أعظم الدليل على أن السلطان عبد الحفيظ الذى بويع كرمز للمقاومة ظل منكراً لكل تدخل أجنبي حتى بعد توقيعه الإجبارى لمعاهدة باطلة .

ورابعاً : فإن رؤساء الدول وكلاء عن أممهم ، ومن الأسس الأولية فى كل قانون أن الوكيل معزول عن غير المصلحة ، ولذلك فإن عمله لا يعتبر إلا بمثابة مشروعات تمضى إذا صادق عليها الشعب أو نوابه ، وتلغى إذا أعلن رفضه لها . و بتوقيع السلطان عبد الحفيظ معاهدة الحماية وضع أمام أمته مشروعا لنظام جديد فى المغرب .

فماذا كان موقف الأمة من هذا المشروع ؟

لقد أعلنت غضبها عليه فى الحين، فثار سكان العاصمة ورفض الجيش طاعة الملك الذى هو رئيسه ، وجرت بين الفرنسيين والمغاربة بفاس حروب ما يزال المستعمرون يسمونها بأيام فاس الدموية ، واستمرت هذه

الثورة على الحماية وما تزال كما سنشير لذلك فى فصل المقاومة المغربية

وانتهى الأمر بتنازل جلالة الملك عبد الحفيظ عن العرش اعترافاً منه بأن الحق للأمة فى الدفاع عن نفسها واختيار من يستطيع الدفاع عن حوزتها ، وقد جاء فى الكتاب الذى سلمه للصدر الأعظم عندما ركب جلالته الباخرة (شايلا) مغادراً مملكته ما يأتى : (لا يخفى عليكم ما تحملت من تعب ومشقة وانشغال بال في الأيام الأخيرة التى مرت . وقد أثر ذلك فى صحتنا وأضربها ورأينا أنفسنا عاجزين عن القيام بواجباتنا التى يجب أن نقوم بها كذلك نحو الشعب ، ولذا قررنا أن نتنازل عن عرش السيادة ، فلا بأس أن تختاروا من بين إخواننا من يصلح لذلك ويتفق الشعب على مبايعته وتوليته لكى يتولى مصالح المسلمين . والله أسأل أن يختار للمسلمين من يكون لهم صالحاً) .

وإذن فالذى جرى بقطع النظر عن ظروف الاكراه هو أن رئيس الدولة أمضى مشروع معاهدة ولكن الأمة لم تقبلها فتنازل الرئيس عن مركزه اعترافاً للأمة بحقها وإقراراً بعجزه عن تحقيق رغبتها . ولنفرض أننا إزاء أمة ذات نظام ديموقراطى أكان يقع غير ما وقع فى مثل هذه المسألة ؟

فالعادة أن يوقع وزير الخارجية عقداً ثم يعرضه على البرلمان للمصادقة عليه ، فإذا رفضه البرلمان لم يعد لتوقيع الوزير اعتبار وكثيراً ما تستعفى الوزارة نظراً لأن رفض البرلمان يدل على رغبة فى تغيير السياسة . وللمضرب

لذلك مثلا بمشروع « لافال هور » فى المسألة الإتيوبية فان رفض الانجليز للمشروع أدى إلى الغائه واستعفاء «هور» من وزارته ، وبقضية معاهدة المانيا مع الوصى على عرش يوغوسلافيا لقد ثار الشعب عليها فسقط الوصى ، ونجى الملك الشاب الموقف .

ولنضع جانبا كل هذه الاعتبارات الصحيحة التى تؤكد بطلان الحماية وعدم مشروعيتها ، ولناق نظرة مجردة على المعاهدة نفسها فاننا سنجد فيها من التناقض ما يؤدى إلى اعتبارها ملغاة من ذاتها .

فبينما تنص المادة الأولى على احترام الأنظمة المغربية مع إعادة تنظيمها واحترام سيادة السلطان ومركزه التقليدى نراها تنص في بنود أخرى على التنقيص من اختصاصات السلطان التقليدية اصالح ممثل فرنسا .

وبينما تنص المادة الثالثة على أن الحكومة الفرنسية تلتزم بمساعدة المغرب على الدفاع عن نفسه ضداً على أى اعتداء خارجى من شأنه أن يمس بطمأنينة حكومة السلطان إذا بها تعتدى هى نفسها على كل ما من شأنه أن يحتفظ للبلاد بمقوماتها . وليس من الممكن للانسان أن يوفق بين اختصاصات للقيم العام الذى يمثل فرنسا أمام جلالة الملك طبقاً المادة ٧ وبين الاختصاصات الأخرى التى أعطيت له . أى بين شخصية مجرد سفير دبلوماسى ذى امتياز خاص ، وبين شخص يصبح هو رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمالية والحربية وكل شىء فى الدولة .

وبينما تعترف المادة الرابعة بالسلطة التشريعية لجلالة الملك إذا بها تعطى

حق الاقتراح لممثلي فرنسا في نفس المادة وتجعل مصادقته ضرورية لنفاذ التشريع بمقتضى المادة السابقة .

وبالجملة فإنه ليس من السهل على العاقل أن يوفق بين ما تقتضيه مواد معاهدة الحماية المغربية ولا بين ما تدل عليه فقرات المادة الواحدة منها . وهذا التناقض الواضح والغموض المقصود حجة على أن الذين وضعوا الحماية لم يكونوا يرمون لأكثر من الحصول على وثيقة تبرر موقفهم إزاء بعض المزاحمين من الدول الأجنبية ، ولكن هذه الوثيقة لم تثبت ولن تثبت ما دام في المغرب أبطال يدافعون عنه . ويموتون في سبيل تحريره وإحياء مجده

المقاومة المراكشية :

ولئن كانت الوسائل الفرنسية قد استطاعت أن تنزع من المغاربة كل أسباب المقاومة الدبلوماسية فإن الشعب المغربي قد فتح لنفسه باب المقاومة بطريق الثورة على الطغيان الفرنسي والرفض المطلق لحكمه ، ولم يقع في تاريخ الأمم التي نكبت بمثل ما نكبنا به نحن أن قاومت المستعمر هذه المقاومة الفذة التي لا يمكننا إلا أن نوجز الحديث عنها نظراً لضيق الوقت ، فلم يحتل الفرنسيون أو الأسبانيون حلة من الحلل أو قرية من القرى إلا بعد أن أسال أبناؤها ما استطاعوه من دمائهم ودماء أعدائهم ، وقد سجلت مراكش في هذا الباب من ضروب البطولة

وأصناف الإقدام والفحولة ونماذج الشهامة والرجولة ما يستحق أن يكون إليادة العصر ونشيد الدهر .

فبمجرد ما نزل الجنرال « أريل » بالدار البيضاء تقدمت قبائل الشاوية للكفاح وخاصة بنى مذكور من سبتمبر سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٠٨ . ثم جاء الجنرال « داماد » فاستمر القتال متجها إلى فاس ، واضطرت السلطات العسكرية لتعيين الجنرال « موانى » خلفاً عنه ، ولم تستطع الجيوش الفرنسية الوصول إلى فاس إلا بعد ثلاثة أعوام فى قطع مسافة لا تتجاوز ما ئتين وتسعين كيلو مترا .

وحينما وصل الجيش الفرنسى لمدينة فاس ثارت العاصمة ثورة اندلع لهيبها فى الشمال كله وتكونت الأيام الدموية التى مايزال الفرنسيون يحيون ذكراها رسمياً إلى اليوم وقد ارتكب الجيش الفرنسى من أنواع الفظائع ما ندع « لليوطى » أن يشرحه بنفسه حيث يقول فى كتاب بعثه لصديقه « م . ديمان » : « قامت السلطة الحربية لتثبيت أقدامها بسلسلة من الأعمال المزرية والغير المناسبة ! وقد استولت عليها فكرة ساذجة و بسيطة جداً ، وهى أن توقع العقوبات على السكان بأسرهم فساوت بين الجميع وأهانت الحقير والكبير . وشمل تحقيق المجلس الحربى القامع للثورة كل من وقعت عليه أدنى شبهة ، فأدان شخصيات محترمة لم تشترك بتاتاً فى الحركة الثورية . وصار سيف الشبهة والإرهاب مصلتاً على رقاب الجميع وخرجت عائلات كثيرة لطنجة لتكون فى مأمن من المضايقات و بسط

على البلاد نظام قائم على منتهى الإرهاب »

ولكن النظام القائم على منتهى الإرهاب والقنابر التى كسرت منارات الجوامع ، وخرقت أسوار الدور ، كل ذلك لم يثن الثائرين الشرفاء عن متابعة مقاومتهم . وبعد ما ظنت السلطات العسكرية أن الحالة قد هدأت هاجم الزعيم مولاى « أحمد الحجامى » المدينة فى جحفل من قبائل « ورغة الوسطى » استمر فى قتاله سنة كاملة استطاع الفرنسيون بعدها أن يوطدوا أركانهم فى فاس بينما اعتصم المجاهدون بالقبائل المجاورة واعتقل الزعيم الحجامى ولا يزال بالسجن إلى الآن ... وفى المغرب الشرقى هاجم « ليوطي » (قبائل بنى يزناسن) فوجد من رجالها البلاء الحسن ، وتألف للدفاع عن الوطن كل من بنى يزناسن وقبائل « عجرود » والأمجاد والمهاية والشجع و بنى بوزكو » وتضامنت معهم « ولهاصة » الجزائرية .

وفى الجنوب الغربى وقع « بقصر الشعير ، والقنادسه ، و بودنيب وكولمب بشار » قتال كبير ، من معاركه التاريخية وقعة « المنابهة » ومعركة بنى وزين التى مات فيها عشرات الضباط الفرنسيين .

وفى أقصى الجنوب وقعت حركة ماء العينين بأدرار ، وتازروالت ، والساقية الحمراء والسوس الجنوبى بأكادير وتيزنيت وتارودانت .

وأما الريف المراكشى فما قرر الأسبانيون غزوه سنة ١٩٠٩ وجمعوا لذلك جيشاً عرمرماً بضواحى مليلة يشتمل على ثلاث فرق كبرى حتى تهيأ الريفيون الأبطال للدفاع عن حوزة الوطن ، يقودهم إذ ذاك البطل

المجاهد السيد محمد أمزيان ، ووقع صراع عنيف استمر سنتين كاملتين تكبد خلالها الأسبانيون خسائر يقدرها مؤرخوهم بعشرة آلاف قتيل من بينهم الجنرال « بنيتو ، والجنرال ككاريو » ، وقد اضطرت أسبانيا لمسالمة الريف ودفع أتاوة له مدة الحرب الكبرى ، وما حاولت الهجوم عليه مرة أخرى سنة ١٩٢٠ حتى تقدم بطله الكبير الأمير عبد الكريم والد زعيمنا الحالى حيث نظم الكفاح العظيم والمقاومة الفعالة ثم خلفه ولده البطل الأكبر الأمير محمد عبد الكريم ، فأعطى للمقاومة المغربية صبغتها الجديدة التى خرجت من طور الدفاع المحلى إلى تضامن قومى شامل

والحق أن الأمير محمد عبد الكريم قام بعمل جبار لتوحيد أهواء القبائل ورؤسائها المتنافرين . فكون بذلك حرباً قومية تحريرية يمكن لمراكش أن تفتخر بها مدى الزمان ، ونحن لا نريد أن نتعرض هنا لتفاصيل الحرب الريفية وأعمالها ، فالكل يعرف أنها استمرت ١١ سنة كاملة مع أسبانيا ، وخمسة أعوام معها ومع فرنسا ، وأن زعامة الأمير الحكيمة و بطولة عمه سيدى عبد السلام ، وحسن سياسة أخيه سيدى محمد وشهامته قد استوجب كل ذلك إعجاب الأعداء وتهنئة الأصدقاء .
وتعتبر حركة الأمير عبد الكريم العلامة البارزة لصبغ القومية المراكشية بهذا اللون العصرى الذى ما يزال الأمير شعلته المضيئة حتى اليوم ، على أنه قد وقعت استجابات تلقائية فى جنوب مراكش لنفس الفكرة الوطنية التى دان بها الريفيون فى الشمال ، ذلك أن « ليوطى » كان قد حاول أن

يوزع كلمة المغاربة بتأسيس سياسة القواد الكبار، واستعمل بعض الرؤساء أمثال «الكلاوى والمتوكى» فوقع رد الفعل بالحركة الوطنية التي تزعمها مولاى «الهبة بن الشيخ ماء العينين» والذى استطاع أن يجمع كل قبائل الجنوب المغربى من مراكش إلى حدود السنغال فى منطقة واحدة «بالساقية الحمراء» فقضى بذلك على روح القبلية التي أراد «ليوطى» أن يبعثها فى النفوس .

وفى شمال «تازة» وقعت مقاومة عظيمة كبدت الفرنسيين خسائر فادحة، ومات فيها عديد من الضباط المعروفين بخبرتهم العسكرية، وقد كان من رجال هذه الحركة السيد أحمد البافيقى وصديقنا السيد على الحامى. وفى الأطلس قاومت قبائل «آيت ومالو» الجنوبية تحت رئاسة البطل المغربى العظيم «موحا وحمو اليراوى» منذ سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩٢١ بينما كانت «زيان» تكتب صفحاتها الخالده تحت قيادة زعيمها البطل الصنديد «موحا وحمو الزيانى» الذى قتل فى موقعة واحدة ألف جندى فرنسى و٣٣ ضابطاً ورئيس الجحفل «لافردور» والذى أرغم «ليوطي» أثناء حصاره «خنيفرة» على الاستنجاد بجحافل من الجزائر وتونس والسنغال . وقد استمر «موحا» فى عراكه تسع سنوات كاملة ختمها بالاستشهاد هو وبنته فى سبيل الدفاع عن حرية الوطن المقدسة .

وفى «تافيلالت» استمر الشريف «السملالى» يكافح أربع سنوات قتل بعدها بمحله . فخلفه السيد قاسم النكادى الذى لم يستسلم

إلا سنة ١٩٣٥ ، ولا يزال منفياً بعيون سيدى ملوك .

وإذا كنا لم نتعرض حتى بهذا الإجمال إلا للوقائع الكبرى والأبطال المتازين فلا محيد لنا من أن نسجل أن آخر رجل ألقى السلاح فى مراكش بعد هذا الصراع الذى استمر أكثر من ثلاثين عاماً هو البطل « زيد وأحمد » زعيم قبائل جبل « سرغو » ، وقد فعل به الفرنسيون ما فعله الطليان بعمر المختار .

تجربة الحماية :

فى الوقت الذى كانت فيه المقاومة للفتح الفرنسي مستمرة ، وكفاح الأبطال متزايداً أخذت السلطة الفرنسية تغرس جذورها فى الجوانب التى احتلتها ، وبدأت تعمل على تثبيت ما سمته بالنظام الجديد فى بلادنا . وها هى ذى قد مضت ست وثلاثون سنة على هذا النظام ، وهى مدة كافية للتجربة . فلننظر الآن هل حققت الحماية لمراكش من الإصلاحات الضرورية ما يستحق أن نجد فيه بعض السلوى أو نصيباً من العزاء ؟ ولكى نختصر الجواب على هذا السؤال ، يجب أن نسمع المارشال « ليوطى » وهو يقول فى تقريره الذى رفعه لحكومة باريس يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ :

« لقد وجدنا بالمغرب دولة وشعباً . نعم كان المغرب يجتاز أزمة ، ولكنها حديثة العهد وأكثر مساساً بالحكومة منها بالشعب ، ويكفى أن نرجع إلى بضع سنوات لنجد حكومة قائمة الذات لها مكانتها بين الدول

ولها وزراء عظام وسفراء كبار اتصلوا بأكابر الدول الأوربية ، ولا يزال الكثير منهم بقيد الحياة ، وكانت بالمغرب دون الحكومة مؤسسات لا تزال قائمة ، وهي وإن كانت تختلف بحسب النواحي إلا أنها تمثل شيئاً حقيقياً ، ولكن هذه الإدارة أخذت تفقد مع الحماية معناها شيئاً فشيئاً حتى صارت دواليبها مجرد أداة لتنفيذ الأوامر التي تتلقاها من هيئتين فرنسيتين : إحداهما فنية ، وهي التي تسمى « الإدارة الشريفة الجديدة » والأخرى هي هيئة المراقبين .

فالأولى عمدت إلى الحكومة المغربية فحلت محلها ومدت فروعها حتى أصبحت لها أهمية وشخصية قضت بها على كل معالم السيادة الوطنية حتى صار دور السلطان في تدبير شؤون البلاد عديم الفائدة ، وهو الدور الذي قال عنه « ايوطي » : إنه لا يمثل سلطة ولا علاقة له إلا بالمستشار المخزني إذ يراه كل يوم ، وليست استشارة جلالته إلا صورية ، أما الصدر الأعظم وبقية الوزراء فلا يشاركون في أية مداولة تتعلق بالشؤون الهامة لأنها تباشر من دونهم بالإدارات الفرنسية ، ويكاد أن تفقد كل علاقة بين رؤساء الإدارات الفرنسية والوزراء ، ويوشك المخزن — وليس له ما ينشطه في العمل — أن تأخذه سنة لذيذة ! »

وأما هيئة المراقبة فقد أحدثت بدعوى الإشراف على تنفيذ عقد الحماية ولكنها حلت محل الإدارة المغربية وأصبحت تقوم بالحكم المباشر سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ولسنا نريد أن نتوسع في الميادين الأخرى

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويكفى أن نقول أن سيطرة الحماية على جميع مرافق الدولة أصبحت واضحة بينة وهذا ما يدل على أن السلطات الفرنسية لم تخلص فى تطبيق الحماية أولا وعلى أن نظاماً مثل نظامها لا يمكن أن يطبق لأنه بطبيعته يؤدى لتكوين حكومتين وإدارتين وشعبين فى بلد واحد . وطبيعى أن هذه المثنيات لا يمكن أن تتعاون فيما بينها اجتماعا أو انفراداً لأنها غير متساوية لا فى الذهنية ولا فى المصلحة ، ولأن فيها القوى وفيها الضعيف ، والعادة أنه متى اجتمع اثنان فى شىء فلا بد أن يتغلب أحدهما على الآخر . والطبيعى أن القوى لا يتأخر عن أن يكون هو المتغلب ، فالحماية من أجل ذلك منافية لطبيعة الأشياء ، فهى نظام فاسد لا يصلح أن يكون وسيلة لتنظيم العلاقات بين شعبين مختلفين .

على أن ضرر الحماية كان أعظم من هذه الفوضى السياسية التى يسمونها نظاماً ، فقد أدت سوابقها أو نتائجها لتقسيم مراكش إلى عدة مناطق لعل الكثيرين من الناس يجهلونها فهناك :

١ — منطقة « موريطانيا » التى تعتبر هى أقصى الجنوب بالمغرب اقتطعتها فرنسا وجعلتها إقليما قائما بنفسه ، ولم يبق له أدنى اتصال سياسى أودينى بمراكش « وملكها » ، بل أصبح مستعمرة فرنسية ملحقة بأفريقية الغربية الفرنسية .

٢ — وهناك منطقة الحماية الفرنسية التى أومأنا لشكل نظامها .

٣ — وثمت « توات » « والقنادسة » وقسم كبير من الصحراء

المراكشية اقتطع نهائيا وألحق بالجزائر فأصبح فى نظر الفرنسيين جزءاً من فرنسا نفسها .

٤ — ثم إن هناك منطقة الحماية الأسبانية فى شمال المغرب .

٥ — ومنطقة النفوذ الأسبانى فى سيدى يفنى والساقية الحمراء بجنوب المغرب وهو ما تريد أسبانيا أن تفعل به ما فعلته فرنسا بأقصى الجنوب .

٦ — وفوق ذلك كله منطقة طنجة التى لها نظام دولى خاص .

ست قطع — أيها الأخوان — أصبح لايجمعها إلا شعورها الثابت الذى لا يتزلزل بوحدتها وكيانها الدائم وإن أبى المستعمرون . ست قطع تقتسمها الدول المستعمرة لتدع فرنسا تتمتع بالسلطة والحكم فى أكبر جزء منها ، فأين هى وحدة التراب المغربى التى وعد « بوانكارى » باحترامها ؟ وأين هو كيان البلاد وكرامة سلطانها التى التزمت بحفظها معاهدة الحماية ؟

وبعد هذا وذاك فهل أدت هذه التجزئة لوحدة مراكش والسيطرة المطلقة على سيادتها الشعبية إلى تحقيق إصلاح سياسى واجتماعى واقتصادى من شأنه أن يحسن من حالة الشعب ويساعده على التقدم والازدهار ؟

إن نظرة واحدة على الشعب المغربى في أى جهة من هذه المناطق سواء تحت الحكم الفرنسى أو الأسبانى أو الدولى لتكفي لمعرفة الشقاء الذى يعانيه عرب المغرب من الاستعمار الأجنبى فقد انتزعت أراضيهم بالرغم عنهم وحل غيرهم فيها مستعمرين طغاة لا يرعون فيهم إلا ولا ذمة ، يسخرونهم لخدمتهم بأزهد الأثمان ويوجهون لهم من الأهانة والأذلال

ما يقشعر له جلد الإنسان ، وحيل بينهم و بين كل وسائل المعرفة والتثقيف فلا يسمح إلا لطبقة قليلة منهم بالتعليم ، بينما يصرف عديد للملايين من ميزانية دولتهم فى تعليم الفرنسيين والأجانب ، وأصبح العمل لنشر المعرفة أو خدمتها ذنباً يعاقب مرتكبه ، و يكون السبب فى حرمانه من جميع رغباته وعرقلة كل مصالحه .

وأصبحت العنصرية مقياس الحكم فى الشؤون ، فللأور بيين معاشهم الخاص ومعاملتهم الخاصة ، وللمراكشيين سياستهم الأهلية التى لا تريد منهم إلا أن يكونوا أذنابا مسخرين ، وهوجمت ديانتهم ولغتهم بأخطر أنواع المهاجمات ، وأريد أن يفرق بين سكان الحاضرة منهم والبادية . فتكونت السياسة البربرية التى جردت قسما كبيراً من البلاد من محاكمها الشرعية ، وأخضعت المرأة فيها لأعراف جاهلية . وأصبح عقد الزواج فيها يكتب باللغة الفرنسية ، ووضعت القوانين الزجرية التى تعاقب كل من يتجه بوجهه إلى الشرق العربى ، وقيل للمراكشيين إنكم غربيون فليس من حقكم أن تلتفتوا لغير الشعبين اللاتينيين فرنسا وأسبانيا ، اندمجوا فيهما وارضوا بما يجودان به عليكم من حسيات ومعنويات ، وخنقت الحريات العامة فلا صحف ولا اجتماعات ولا أندية ولا جمعيات ولا فرق رياضية ولا نقابات ، إلا إذا قبل المغاربة أن يكونوا تبعاً لهيئة فرنسية تطالب بما يطالب به الفرنسيون . ومع ذلك فلن يقبلوا إلا تحت التحفظ الكبير والاحتياط من اتجاهاتهم الغير المرغوب فيها .

هذا هو النظام الذى نعانى مصائبه فى كل مناطق المغرب من الفرنسيين والأسبانيين ومن لجنة المراقبة الدولية بطنجة أيضاً ، وهذا ما يعطينا الحق الكامل فى الاستمرار فى خطة المقاومة التى بدأها من قبلنا ، والدأب على الكفاح للتحرر المطلق من هذا الاستعباد الغاشم ، والانعتاق من قيده الثقيل .

لأجل التحرر :

رأينا كيف أن الحركة التحريرية القومية بدأت فى مراكش قبل أن تفرض الحماية على البلاد ، ورأينا كيف أن رجالها قاموا بمحاولات جريئة للدفاع عن الوطن وإعادة تنظيم الحكومة المراكشية على أساس دستورى عصرى . وإذا كان الكفاح المسلح قد شغل أغلب المواطنين خصوصاً خارج المدن عن العمل السياسى المنظم ، فإن القسم الآخر بدأ يبذل الجهد تلو الجهد ضمن حركة سلمية فى أساسها ، ولكنها لا تقل عن الحركات الأخرى مقاومة للمحتل ومعارضة لنظامه الجديد . وكان اشتداد المعارك فى الجبال المراكشية وانتصار المواطنين على المحتل يذكى نارها ويشجع رجالها ، فكانت لاتجد فرصة إلا انتهزتها لعرقلة أعمال الفرنسيين ومطالبتهم بالاصلاح .

وحينما اشتد أوار الحرب الريفية تحت زعامة البطل الأكبر محمد عبد الكريم ازداد الوعى القومى تنبها ، فانبثقت مظاهر هذه الحركة من دعاية

للهجرة إلى أجدير واشتداد فى مقاومة شيوخ الطرق الذين تعاونوا مع الفرنسيين أو الأسبانيين إلى إذاعة لأنباء التحرير الريفية والتغنى بأمجادها ، ثم تجلت بعد الحرب الريفية فى شكل مقاومة مستمرة للاستعمار الفلاحى الذى سارع بتركيزه المقيم العام « ستيغ » فمحاولات لبث مدارس و إرسال بعثات علمية للخارج ، والمشاركة فى مؤتمرات عربية وأجنبية للدفاع عن الحق والتشهير بأعمال الظالمين . وفى المدة التى بين سنة ١٩٣٠ و ١٩٣٤ اجتازت الحركة الوطنية المراكشية مرحلة متابعة وانتقال ، وكانت المقاومة المسلحة بدأت تضعف شيئاً فشيئاً ، إزاء القوات المتوالية التى هاجم بها الغاصبون ، بينما كانت الحركة السياسية تأخذ شكلها الجديد مبتدئة بالدفاع عن وحدة البلاد ضداً على المحاولة الجديدة التى رمت إليها سياسة الحماية البربرية . وقد لاقى الوطنيون المراكشيون سنة ١٩٣٠ — ٣١ تنكيلا شنيعاً بالسجن والضرب والنفى ، ولكن الوطنيين قبلوا هذا اللون الجديد من الكفاح . وسريعاً ما وضعوا على بساط البحث والانتقاد كل أعمال الإدارة الفرنسية من سياسية واقتصادية ومالية وعدلية وما يرجع للتعليم والإسعاف إلى آخره ، واتجهت أنظارهم لشرح أعمال الحماية وتصرفاتها للرأى العام المغربى الذى كان يتألم ويشكو ، ولكنه لا يستطيع أن يكيف شكواه ورغباته .

وفى سنة ١٩٣٤ وضعت « كتلة العمل الوطنى » برنامجاً مدققاً يشتمل على جميع الحاجات التى يريدها المغرب لينهض ، ورفعت للحكومة

الفرنسية مطالب الشعب المغربى . وأخذت تعمل على إقناع الحماية بضرورة تنفيذ ما يريده الشعب من إصلاح شامل ، وقد أدى ذلك بالطبع إلى مظاهرات واعتقالات للزعماء خصوصاً فى سنة ١٩٣٦ حيث ظهر تضامن الأمة كلها مع رجال الكتلة المخلصين ، وفى نفس السنة حاول الوطنيون تنظيم كتلتهم وافتتحوا لها مركزاً عاماً بفاس ، ولكن الحماية إزاء السيل الجارف من المنخرطين الرسميين لم تستطع تحمل العمل ، فأوقفت الكتلة ، لكن رجالها الأوفياء عادوا فأسسوا « الحزب الوطنى » الذى دخل بالمعارضة القومية فى شكلها العنيف الذى انتهى بقرار مؤتمره العام المنعقد في أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، والذى أدى إلى إبعادى لأفريقيا الاستوائية ، ونفى الإخوان اليزيدى والوزانى وعمر لمختلف جهات الصحراء ، فقامت بهذه المناسبة ثورة عنيفة طالما كتبت عنها الصحف وأقلام المتتبعين للحركات العربية فى المغرب والمشرق ، واستمرت الحركة فى سيرها الطبيعى تعمل فى دائرة الضغط ، ولكنها مع ذلك تؤدى مهمتها حتى سنة ١٩٤٤ حيث أعلن « حزب الاستقلال » موقفه النهائى من الحماية فى ١١ يناير سنة ١٩٤٤ ، ورفع لجلالة الملك ميثاقه المشهور الذى يطالب بالاستقلال التام لمراكش ، ويعتمد على جلالة الملك فى تنفيذ الإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية للبلاد ، وقد أعلنت الأمة كلها تضامنها فى هذه المطالب الحق . وتقدم الشعب بأكبر التضحيات ، ومات من أبطاله وبطلاته عدد كثير سقوا هذا الغرس الجديد بدمائهم الزكية ،

واعتقل ونفى آلاف الأفراد من بينهم الأمين العام للحزب (أحمد بلافريج) ، وزاد هذه الحركة روعة اتحاد الصفوف من حولها وتوجيهها ، وكان السبب الأكبر فى نجاحها موقف مولانا الملك سيدى محمد بن يوسف نصره الله إذ ظهر فيها بمظهر البطل القومى المظيم الذى لا يخاف فى حقوق أمته تهديداً ولا يرهب فى الدفاع عن حوزتها وعيداً .

ومنذ أطلق سراح الزعماء الذين اعتقلوا آخر هذه المدة والذين كانوا مبعدين منذ سنة ١٩٣٧ دخلت الحركة فى طور جدى عظيم ، انتهى بتقرير عدم التفاوض مع الفرنسيين أو الأسبانيين إلا بعد الاستقلال . ثم وقع الحادث الكبير الذى هو نزول سمو الأمير عبد الكريم وأخيه الأمير محمد ضيفاً على الفاروق معز العروبة وناصر الإسلام ، فاستطاع سموه أن يجمع من حوله سائر أحزاب المغرب العربى ، التونسية والجزائرية والمراكشية ويوحدها على برنامج واحد هو السعى لتحرير البلاد وعدم قبول أية مفاوضة قبل إعلان استقلالها .

اتهام خطير :

إذا كانت هذه السلسلة من مقاومة الشعب المراكشى لنظام الحماية الفرنسية التى ابتدأت حلقاتها قبل وجود الحماية نفسها دليلاً على أن الأمة لم ترض بما فرضته الدول عليها ، ولا خضعت فى يوم من الأيام لقيودها ، ولا سكتت فى لحظة من اللحظات على المطالبة بحقها — فإن تجربة الحماية الإجبارية وقيام الحركة الوطنية بالتحدى المطلق لها لهو الدليل على أن

الحماية قد فشلت فى أغراضها وفى سياستها ، وأنها لم تفعل إلا أن كشفت للشعب للراكشى عن نوايا الفرنسيين السيئة .

وقد وقع فى آخر العام الماضى حادث خطير له أثره الكبير فى موضوعنا ألا وهو الكتاب الذى بعثه جلالة الملك إلى رئيس الجمهورية الفرنسية محتجا على سياسة الجنرال « جوان » ومؤكداً حق المغاربة فى الحرية والاستقلال . إن هذه الرسالة أيها الإخوان تعتبر أخطر عمل قام به جلالة الملك بعد الحماية لأنها اتهام خطير للحكومة الفرنسية بكونها لم تطبق معاهدة الحماية ، وهذا ما ظل الشعب يصرح به منذ وقت غير قصير . فالحماية زيادة على كونها أمراً مفروضاً علينا لم نقبله ولم نرض به قط أصبحت حبراً على ورق ، وأصبح عمل ممثليها يتنافى مع وعود فرنسا والتزاماتها ، وهذه الحجة الكبيرة التى يسجلها رسمياً جلالة الملك المعظم دليل على أن فرنسا لم تكن مخلصة قط فى وعودها ولا فى ادعاءاتها ، ولذلك فكل تفاهم أو تعاون بيننا مستحيل ما دامت الحماية والجو الذي خلقته موجودين فى بلادنا .

الحل الوحيد للمشكلة المراكشية

والحل الوحيد الذى نراه — وهو الحل الذى يراه سائر أفراد الشعب المغربى سواء في تونس أو فى الجزائر أو فى مراكش — هو إلغاء هذا النظام المتعسف الذى فرضته الدول الاستعمارية على بلادنا ،

والتصريح من طرف فرنسا وأسبانيا قبل كل شيء باستقلال البلاد وتحرير سيادتها القومية تحريراً لا قيد فيه ولا شرط ، ثم جلاء الجنود عن أراضينا . إن هذه الحرية القومية هي الأساس الأولى لتمكيننا من تجديد البناء الذى عفت عليه أيدى الاستعمار، و إنعاش أمتنا مادياً وأدبياً ، وتمتيعها بالحريات التى خلقها الله للانسان ، وتهيئة وسائل التثقيف والتهذيب لها ، حتى تكون منها الأمة المغربية الجديدة التى تتبوأ مقامها اللائق بها فى حظيرة الشعوب العربية المنبعثة والمحتشدة لتجديد القيام برسالتها العربية لخير الروح ومصالح الإنسانية .

ومن أجل هذه الغاية السامية سنستمر نحن الوطنيين المغاربة فى كفاح دائم مع النظام القائم بوطننا والذي نعتبره حجرة عثرة فى سبيل تقدمنا ورقينا مستعدين لبذل كل تضحية مهما كان قدرها عظيما وثمنها غالياً ، معتمدين على الوعى القومى الذى يزداد كل يوم قوة فى نفوس مواطنينا وعلى مساعدة إخواننا العرب الذين لا تزيدهم الأهوال إلا إيماناً بأن قضية المغرب ليست الا جزءاً من قضية العروبة كلها .

ونحن فى كفاحنا هذا لا نقبل أية هوادة ولا نرضى بأى حل وسط ، فلا الوحدة الفرنسية سبيلنا ، ولا نظام الحكومة المشتركة يرضينا ، ولا تغيير الأنظمة ومراحل الانتقال يخدعنا ، وإنما نريد شيئاً واحداً لا لبس فيه ولا غموض هو الحرية ، وهو الاستقلال .

كتب ورســـائل

عن المغرب العربى

١ — حقوق الدولة المراكشية

٢ — مأساة مراكش

٣ — صوت مراكش

٤ — مراكش فى معركة الحرية

٥ — عيد العرش المراكشى

٦ — مراكش تحت النفوذ الأسبانى

٧ — مؤتمر المغرب العربى

٨ — جلالة محمد الخامس

٩ — مراكش تتظلم

١٠ — الحماية الفرنسية فى مراكش بعد ٣٦ سنة

١١ — هذه تونس

١٢ — La Question Tunisienne — La Politique Économique du Protectorat

تطلب هـذه الكتب والرسائل من مكتب المغرب العربى بشارع ضريح سعد رقم ١٠ بالقاهرة .